

إن الرؤية السياسية للمخيمات سرعة الإفراج عن الإقامة



مخيم شار
Pajol
باجول
، يوليو 2015

2015، احتلت مدرسة مهجورة من قبل مئات من المهاجرين إلى المترو Place-des-Fêtes (خط 11). المخيم الكبير الأول الذي جرى بين La Chapelle و Barbès خريف عام 2014، واستمر أكثر من ستة أشهر مع أن لم تقدم أي إجابة ولا أي حل على المهاجرين : العديد من الأشخاص لقوا حتفهم من البرد أو المرض.

طالما كان المهاجر في الشارع مخفي أو شفاف ، كانت السياسة التي اعتمدتها السلطات سماح التعفن و وضع كارثي و يموت المهاجرين في شامل اللامبالاة. ولكن التجميع يوفر أيضا الضاهرة ، الرؤية التي يمكن أن تصبح مزعجة بالنسبة للسلطات وإجبارهم على التنازل عن مكان للإيواء في حالات الطوارئ. وكان ترحيل المخيم 2 يونيو 2015 عملية واسعة من تشتت للمهاجرين مع القوى التعسفية للأماكن للنوم ولبضعة أيام فقط. حظيت بتغطية إعلامية مكثفة، فقد كان أيضا مصدرا للدعم تنمية من السكّان المقيمين في الأحياء والتضامن من الناس الذين ينتمون أو لا للجمعيات. أكثر من مجرد الوجود المادي الفعلي للمخيمات هو الرؤية السياسية النضالية و التضامن و النشاط وهو يزيد من سرعة

منذ عام ونصف، والآلاف من اللاجئين و المهاجرين بدون وثائق، قد أنشأوا مخيمات جماعية في باريس لأنهم كانوا في الشارع وأن السلطات الفرنسية (الولاية و رئيس بلدية باريس) لم يفعلوا شيئا لترحيلهم .

تم إنشاء العديد من مخيمات المتعاقبة في جميع أنحاء المترو لا شابيل (خط 2)، الشارع Pajol، شارع Aubervilliers (حديقة EOLE) أو Jessaint حديقة لا شابيل. وأقيم مخيم أيضا على رصيف مقر البلدية في الدائرة 18 (Jules Joffrin مترو، الخط 12) ولفترة وجيزة أمام قاعة مدينة باريس (Hôtel-de-Ville مترو الخط رقم 1).

في خريف هذا العام، عدة مخيمات متتابعة على ساحة الجمهورية République قبل التثبيت، مؤخرا أول مخيم في أنحاء مترو ستالينغراد (خط 2) تليها الثاني، ثم الثالث. هذه المخيمات، التي تسمح للمهاجرين تنظيم صفوفهم و تجميعهم و مساعدة بعضهم البعض البقاء على قيد الحياة في الشارع، استغرق أكثر أو أقل وقت، من أيام إلى بضعة أسابيع.

من أوائل أغسطس إلى أواخر تشرين الأول عام

الإفراج لوجود مراكز النوم و أماكن للإيواء و للطوارئ.

في يونيو، ما كان إلا بعد و فقط بعد عدة مظاهرات و الدخول لتثبيتته على مبنى مهجور ثكنة الاطفاء قديمة على محطة Louis Blanc ، أخرجت مدينة باريس و محافظتها من قبتها أماكن في مراكز النوم للمهاجرين الذين شاركوا في هذا النشاط و المظاهرة. ولكن بالعكس في ما يخص معسكر أوستيرلتز، الذي كان هو أقل ضاهر و غير بائن و الذي بقي هادىء وصامتاً ، فإن الإفراج عن أماكن الإقامة استغرق عدة أشهر.

امام جعل ظهور المهاجرين مهم و تعبئة قوية من الناس في التضامن، اعتمدت السلطات (الدولة والمدينة) استراتيجية أكثر عدوانية لمنع أي تثبيت جديد لمخيم، باستخدام القوة باستمرار وإرسال الشرطة في محاولة ل تفريق المهاجرين، و عزل أكثر من ذلك. ولكن صمود و تقرير المهاجرين للبقاء معاً ، وعندما تكون بما فيه الكفاية عديدة والدعم من السكان المحيطين ، أجبر السلطات على سماح إقامة و إستقرار المخيمات التي نمت بسرعة مع وصول الجدد كل يوم. وهذا لم يكن دائماً أول مرة، وكان في بعض الأحيان من الضروري العودة مرارا وتكرارا إلى نفس المكان بعد إخلاء مع استخدام الشرطة للقوة و اعتقالات مهاجرين من قبل الشرطة قبل أن يطلق سراحهم. ولكن صمود المهاجرين صمودوا و رجعوا ليلة بعد ليلة، وحشد من حولهم الناس التضامن حتى يحصلوا بفضل ميزان القوى خلق فرصة لتثبيت. بأي حال من الأحوال ليس التخييم هو حلا للمهاجرين، ولكن هو المكان الذي يمكن أن تنفذ الخطوات في حصول المساعدة المادية . ظروف المعيشية هناك كارثة . قبل كل شيء هي فضاءات تجعل جود و مسألة المهاجرين ظاهرة و تمكنوا في النهاية على الفوز من الوصول إلى أماكن الإقامة.

كل من المخيمات المذكورة هنا سمحت بفضل الظاهرة في نهاية المطاف منح أماكن الإيواء لجميع المهاجرين الموجودين على المخيم في وقت الاخلاء.

للفوز عليه، المهاجرات و المهاجرين في عدة مخيمات لم يبقوا مربع الأيدي جالس هكذا مكتوف الأيدي في الانتظار الصامت ، بل بالعكس ، و هم و هنّ قد كتبوا التصريحات العلنية، لافتات و شعرات مطالب الحقوق ، مظاهرات، مهرجانات والمسيرات، على كل سهم مما يسمح كل من الكلام والرؤية السياسية. لم يكن من الممكن تحقيق أي من هذه الانتصارات دون تحديد المهاجرين منهم وأنفسهم. إرادتهم و عزمهم للمطالبة بإحترام حقوقهم وجعل التضامن وتسبب في دعم و التشجيع جزء من الشعب و السكان. استمرت هذه المعركة. لأنه في فرنسا كما في أماكن أخرى في أوروبا، إذا لم يكن لديه ولا أوراق ولا أي مال لا يمكن معالجة، و مستحيل التحصل على سكن ملائم أو كما ينبغي، ولا إستطاعة في التحرك و التنقل. يمكن للمرء أن يكون فقط ضحية استغلال قاس، من طرف رؤساء الشركات و أرباب العمل ، و من طرف مشغل أو قوَّاد.

ولأن بعد الحصول على غرفة أو سرير في تلك المراكز، المغامرة المأسوية لم تنته بعد : المعركة لا تزال للحصول على أوراق وثائق الإقامة والسكن المستقر الدائم ، للعمل دون استغلال للغاية ، لإحضار أسرته أو الذهاب إلى بلد آخر إذا كان هذا هو خيارهم.



احتلال ثكنة لمحطة اطفاء النار، مهجورة فارغة، 11 يونيو 2015



مظاهرة République-Barbès يوليو 2015



احتلال مدرسة مهجورة، 31 يوليو إلى 23 أكتوبر 2015

لأن هناك دائما الناس في الشوارع، كانوا مهاجر أم لا. لأن في كل مرة أن تم إجلء و إخلاء المخيمات مع الحصول على سرير في المراكز ، وعشرات من المهاجرين تغيب ولو حتى لي لحظة واحدة فبقيت على الأرض الباردة بدون التكفل القانوني و بدون أي رعاية من سرير في المراكز، وانضم إليهم القادمين الجدد مع أي حل آخر من إنشاء مخيم جديد.



مظاهرة باستيل-الجمهورية، للتضامن ضد الحدود يوليو 25 خلال عطلة نهاية الأسبوع (... فينتيميليا، طريق البلقان ...)



السبت 24 أكتوبر، يوم بعد الإخلاء و الطرد من المدرسة ، مظاهرة دولية ضد الحدود

شهادات مهاجرين ثالث مخيم في ستالينغراد



أوروبا بلاد للحريات و حقوق الانسان أكبر كذبة على وجه الأرض، و كل الكلام الجميل الذي يمدح أوروبا و الذي خلته حقيقة هو في الواقع كذب في كذب.

بمجرد وصولي إلى إيطاليا، اكتشفت الحقيقة المرة، إذ إستقبلتنا الشرطة الإيطالية بالضرب و القوة ، و بعدها تم أخذنا إلى جزيرة سيسيليا أين تم وضعنا قيد الحجز طول اليوم، أجبرنا خلالها بإعطاء البصمات، وأُنا فيها من الضرب و التعذيب بالكهرباء حتى الإغماء.

في إيطاليا لم نعرف و لم نجد أي إنسانية أو حرية.مررنا بالكثير من الصعاب، و استغرقنا أسبوعا كاملاً للوصول إلى فرنسا.

في فرنسا ليست ظروفنا أحسن مما كانت عليه. جوع، وخوف ، و نوم في الشوارع تحت الأمطار الغزيرة و البرد.

هربنا من أوطاننا من المشاكل و الخوف بحثا عن اللجوء و الامان، لكن لا أمان في أوروبا. هربنا من أجل الأمان و الحياة ، لكننا هربنا من واقع مر إلى واقع أمر. حياة كلها ضباب. ليس هناك امل، ليس هناك حقوق إنسان ، فأين المفرد؟ صرنا نقول أن الأفضل أن نموت في أوطاننا من أن نهان في بلدان الحرية الزائفة.

صورة : ثاني مخيم ستالينغراد في مارس 2016

إسمي عماد، عمري 21 سنة ، و انا من ليبيا. سوء الأوضاع في بلدي و تدهور ظروف المعيشة جعلت عيشتنا لا تطاق. فالبلاذ لم تعد مثل ما كانت عليه من قبل، حيث أن الميليشيات العسكرية هي التي تحكم ، هذا إلى جانب وجود تنظيمات إرهابية مسلحة تقتل و تفتك بالشعب الليبي يوميا، ما جعل الأوضاع تزداد سوءا يوماً بعد يوم، وما جعلنا نعيش في الخوف والظلم و الحرمان.

هذا الواقع الأليم دفعني إلى ركوب البحر رفقة 550 مهاجر من نساء و رجال و اطفال. رأيت الموت عدة مرات في رحلة دامت 14 ساعة. لكن ، و خلال الرحلة ، قامت مروحية، تابعة للقوات العسكرية الإيطالية بإنقاذنا من الموت في عرض البحر. مكثت 5 أيام في إيطاليا، و بعدها ركبنا القطار باتجاه هذا البلد العظيم: فرنسا، الذي خلته حقا بلد حقوق الإنسان. لكن هياها هياها، ستان بين القول و الفعل ، بين الفكرة و الواقع. فقد انصدمت حين وجدت نفسي أعاني من الجوع و البرد تحت الأمطار الغزيرة، في قلب العاصمة الفرنسية باريس و أنوارها. ولا زلنا نعيش نفس الواقع الأليم في إنتظار أن تنظر الحكومة الفرنسية إلى حالنا.



إسمي حنان، و أنا من إريتريا.

في بلدي الأصل (إريتريا) عانيت مثل الكثيرين من التمييز الديني، و كل أنواع التعذيب و المعاناة من السلطات المسؤولة.

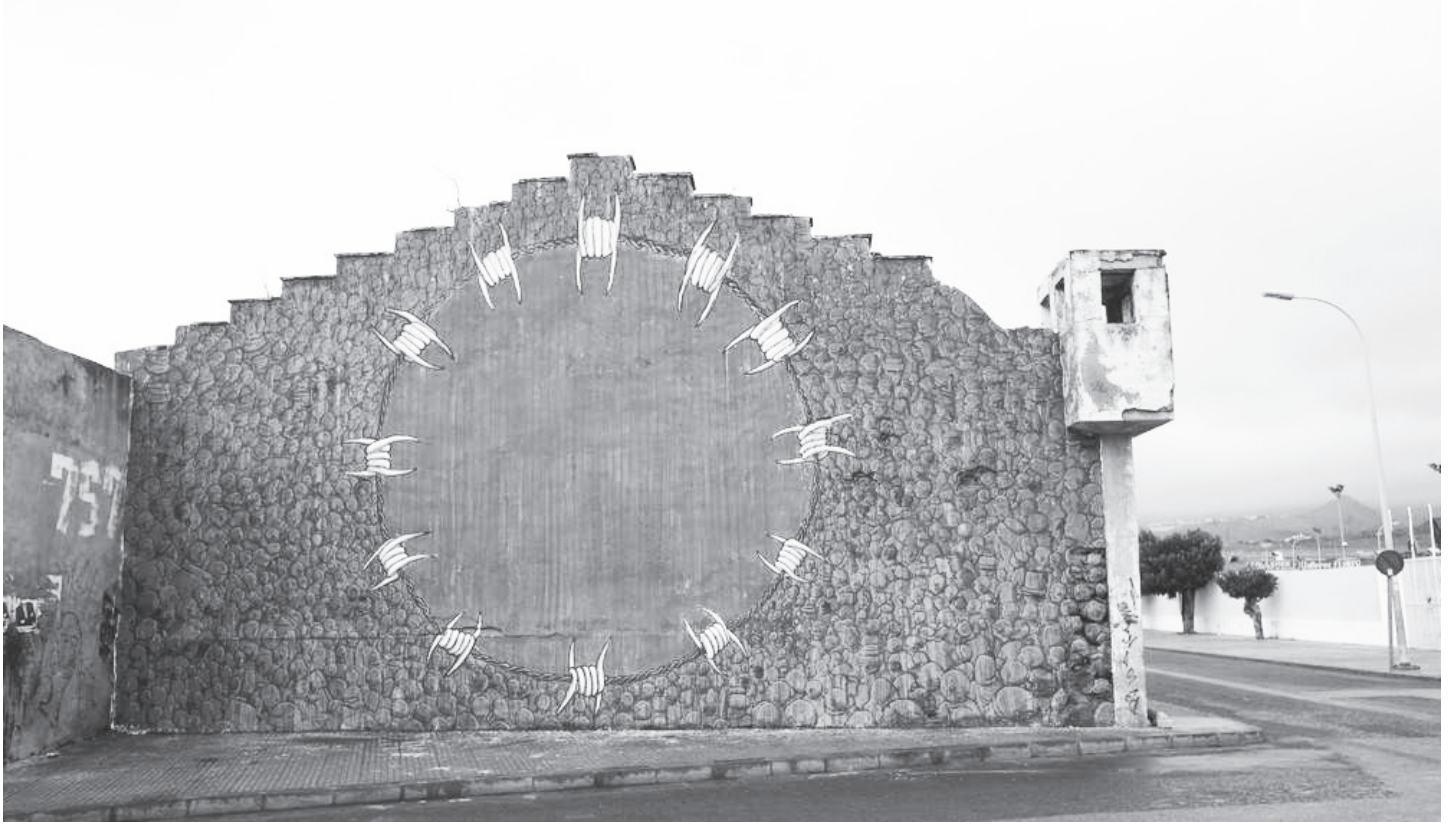
هذه الوضعية المزرية ، إضافة لكوني يتيم ، دفعتني إلى الهجرة الى السودان أولا (أين قضيت فترة طويلة من الزمن، في ظروف ليست أقل قهرا مما عانيت في إريتريا)، وبعد ذلك إلى ليبيا (أين عانيت من الكثير من المشاكل). بعد كل هذا، وبعد تفكير عميق و مطول، قررت قطع البحر ، و الوصول الى أوروبا، التي كنت أرى فيها بلاد الحرية و الأمان. وصلنا، و الحمد لله بعد رحلة شاقة و خطيرة دامت 7 أيام.

في إيطاليا، أين وصلت أولا، عشت مثل أولاد الشوارع. عانيت الكثير، من الجوع و العطش ، من البرد والخوف ، و النوم في الشوارع. بعد هذا كله، وصلت إلى معسكر فانتيميل. أردت الوصول فرنسا، إلا ان الشرطة العسكرية منعتنا أكثر من مرة، لكننا نجحنا دخلنا إلى الأراضي الفرنسية بعد الكثير من التعب و الإرهاق. غير أن هذا للأسف الشديد لم يغير من وضعنا شيئا. فالحال نفسها من جوع و برد ، و ظلم و خوف. فالحكومة الفرنسية لم تغير من وضع اللاجئين شيئا. هربنا من بلادنا نلتمس الأمان و الحرية و الحماية، ولكن للأسف، لم ترد الحكومة الفرنسية الاستجابة لمطالبنا التي هي من أبسط حقوق الإنسان.



لافتة في الميخيم ساحة الجمهورية، في
ديسمبر 2015

بدون نضال و معارضة سيستمروا



في باريس، كما في كالي وفي الحدود الأوروبية، السياسات الممارسة والمطبقة من السلطات تسعى على منع أكبر عدد المهجرين من التنقل والإقامة في البلاد الأوروبية التي يريدون البقاء فيها. معظم القوانين ليست في صالح المهجرين والهدف الوحيد منها هو أن تثنيهم عن المجئ وتقنع بالرحيل كل من هجر و تمكن من الوصول. تُطبق مجموعة من القوانين كل مرة أكثر تشدداً ضد الأجانب. والقوانين القليلة التي من المفروض انها تدافع عنهم ليست مطبقة. وليس على علم بها الأغلبية منا، كان مهاجر أم لا

للرجوع مع البلاد التي هربوا عليها او عبروا من خلالها المهجرون و الذي ممكن يطردهون اليها. دليل صارخ تشديد سياسات الرجوع للمهجرين الاقتصاديين ومن آتي من بلاد تعتبر آمنة مثلاً.

ليس لهذه التدابير و الحوافز السلبية اي قوة تقنع المهجرين بالبقاء في بلادهم الأصلية، لأن الاسباب التي تدفعهم للرحيل لا تزال قائمة، و لكن هذه التدابير من العوائق تكبر من الأخطار العديدة التي يواجهوها المهجرون خلال رحلتهم للوصول لاوروبا. في عام 2015 أكثر من 5000 مهاجر توفي في البحر الأبيض المتوسط. يعانون المهجرون قمع شديد من قبل رجال شرطة الحدود و الجيش لهذه الدول و هجومات ميليشيات خصّة. الرقابة المضعفة في الطرق تدعم المهريين و تشجع تجارتهم (رغم ان اوروبا تصرح بانها تريد محاربتهم)، و مُصادرة أموال المهجرين في بلاد ما تمنعهم من قبول إقامتهم مما يؤدي إلى إضعاف امكانيات المهجرين المدية المستقبلية لإقامتهم. و القائمة ليست منتهية

ليس للسياسة الأوروبية أي هدف اخر من منع أكبر عدد ممكن من المهجرين من الوصول لأوروبا

تبين السياسات الأوروبية الممارسة في الحدود، خلافاً لي ما تنصه الاتفاقات الدولية عن حماية اللاجئين، ان كل شئ موجه لرفض حق اللجوء، بشكل مباشر او غير مباشر، لأكثر عدد ممكن من الناس الذي هربوا من بلادهم. تصريحات الاتحاد الأوروبي موجهة في هذا الاتجاه: يجب فرز المهجرين وطرده من الذي وصفه لا ينسجم مع المعايير. ولكن كيف كل هذا يجري؟

السياسة الأوروبية المتعلقة بأمور اللاجئين و الهجرة وحراسة الحدود الخارجية تهدف إلى مراقبة الناس و محاربة عبور الحدود الخارجية. في الواقع انها تسعى على انشاء انظمة على الحدود من اجل منع اكبر عدد ممكن من المهجرين من دخول أوروبا: تقوية و تسليح الرقابات في البحر الأبيض المتوسط . و ايضاً انشاء نقاط حجز أو تركيز المهاجرين، التي اصبحت في فترة قصيرة مراكز اعتقال، اغلق حدود اوروبا الشرقية و طريق البلقان، توقيع تعهدات

في باريس بشكل خاص

في باريس نشاهد منذ 10 شهور فرق شايح بين التصريحات الرسمية للدولة و الواقع الذي يعيشه المهجرون.

إذا تمكن البعض منهم الحصول على سكن يعتبر هذا نصر يرجع فضله للنضال التضامني، الذي يقوم به بعض الناشطون (توزيع منشورات، مظاهرات ، وتوعية الجيران و ظهور في وسأل التوصل)

حتى الاستضافة لا تعني بالضرورة تحمل المسؤولية الكاملة: عدد قليل فقط من مراكز لائقة الاستضافة توفر اوضاع ملائم، ولكن تدع أغلبية المهجرين في مراكز بعيدة، بدون طعام وبدون تأمين. في الكثير من المراكز إجبار على المهجرون انهم يحتجون حتى يحصلون على الحقوق الأساسية مثل حق الطعام و النوم في اماكن مجهزة.

في الاسابيع الاخيرة، المحكمة الادارية أصدرت عدة مرات حكم ضد الدولة والمحافظة في تصرفاتها بسبب عدم احترام مهل الإستقبال و مقابلات طالبي اللجوء: القانون الجديد يقول ان المهل يجب تكون مدتها ٣ ايام بينما في الحقيقة المهجرون ينتظروا ٤ شهور، حتى قضاة الدولة تعترف ان المحافظة لم تنفذ القانون

كل هذا دليلاً ان الحكومة و الادارة ليس لهم فائدة لبحث حل سياسي، ويحتقرون و يعبثون بما ينصه القانون ، بنكر و إستبعاد الناس من حقوقها و رفض حياة كريمة، آدامية، انسانية

بدون نضال نشاط وبدون معارضة ، سيستمروا تصرفهم و معاملتهم

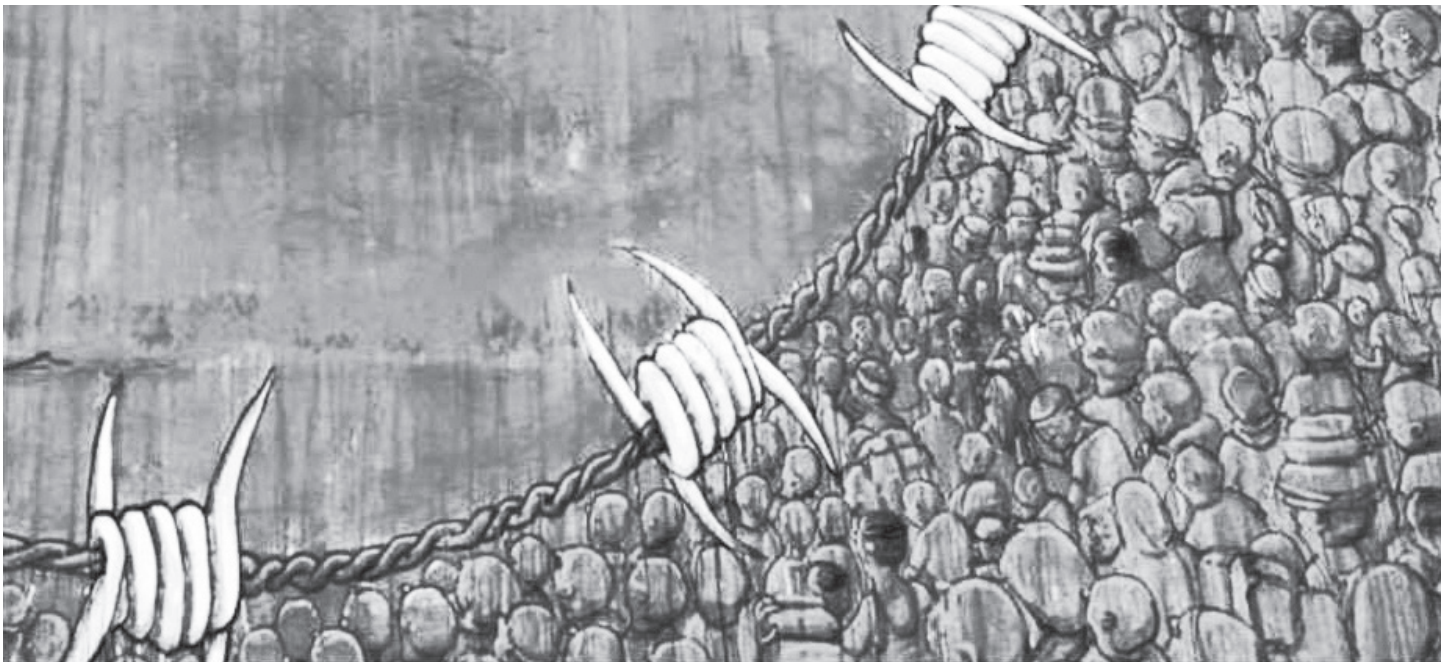
لا تتوقف المصاعب التي يقابلونها المهجرون عندما يوصلوا للبلاد التي يريدوا اللجوء اليها. في فرنسا، رغم تصريحات الدولة عن استقبال اللاجئين، كل شئ مجهز لإبقاء المهجرون في حالة فقر و انعزال، بدون حماية و بدون كيان وضع اداري تتجاوز مهلة تقديم طلب اللجوء عدة شهور بينما من المفروض انها لا تزيد عن بعض ايام، او اسابيع قليلة في اسوء الظروف. خلال كل هذه فترة الانتظار ليس للمهجرين اي مساعدة من المساعدات التي المفروض يستفيدون بها في حالة احترام القوانين (سواء كانت مراكز الاستضافة أم المساعدة المادية) . بعد تقديم الطلب يجب انتظار شهور طويلة للحصول على مقابلة و بعدها انتظار الرد

بينما ينص القانون على حق السكن للجئين، في اغلب الأوقات لا يعرض عليهم اي سكن ولذلك مُضطرون على البقاء في الشوارع، انتظاراً دراسة طلبهم

إضافة للقمع الاداري، يوجد القمع البوليسي بخطر الطرد و تهديد مراكز الحبس، بمأن لا تتردد فرانسا ان تطرد المهجرين و ترجعهم في بلادهم التي تعيش حروب اهلية (أفغانستان، سودان).

يشهد مهاجرين على عدم المساواة و إزدراء أمام الأوفبرا (Ofra) المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين، و على إستبدادية خلال المقابلة (في مدتها و الأسئلة المطروحة) « الأوفبرا تعتقد ان المهجرون كذبون، و حتى عندما تكون حكايتهم حقيقية، ترفض غالباً منح حمايتهم لأن المعلومات التي يعطوها لا تتطبق مع انتظار موظفين مكتب الأوفبرا

في نهاية المطاف، طلب واحد فقط على أربعة يتحصل على حق اللجوء، بينما يصبح الآخرون مهجرون مخالفون لقانون الإقامة (ما يُسمى مهاجرين غير شرعيين) و بدون حقوق، ويوجهوا مصاعب



تفاصيل من رسم الجدران من قبل الفنان بانكسي على جدار برشلونة ، أسبانيا ، سبتمبر 2015

ما يحدث حالياً و ما يمكن أن يحدث في فرنسا في سياق النضال الذي يبدأ ضد إصلاح القانون الذي ينظم العمل قانون العمل

الدفاع عن أنفسهم.
لماذا تغلق الدولة الفرنسية حدودها؟ لماذا لا تُمكن الدولة الفرنسية هؤلاء المهاجرين من الحصول على وثائق؟
إبقاء المهاجرين في هذه الحالة يجعلهم مُجبرين على العمل في أي ظرف من الظروف، دون إمكانية الدفاع عن أنفسهم. إبقاء المهاجرين في الفقر يجعلهم يشعرون بالخوف ويحولهم إلى عمال منصاعين جدا بسبب التهديد الدائم. هذا أيضا يسمح للدولة والأعراف بخلق منافسة بين العمال الذين لديهم وثائق والعمال بدون وثائق، والحفاظ على مناخ من الخوف (الخوف من الأجانب الذين «يسرقون» العمل)، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور ظروف العمل للجميع.

إن قانون العمل الجديد سوف يُدهور حالة جميع : قانون العمل يحمي جميع العمال: هو الحد الأدنى الأساسي الذي ينطبق في كل مكان على الصعيد الوطني. إذا تم تمرير قانون «Khomri»، فلن يكون الأمر كذلك. على مستوى الشركات، ظروف العمل سوف تتدهور، فقد يتحول توقيت العمل و قد يصل إلى 60 ساعة في الأسبوع و 12 ساعة في اليوم الواحد، و سيكون الموظفين مجبورين على القبول لأن إقالة العمال يكون ممكنا بقرار من صاحب العمل، دون حماية للموظفين.

الحالة ستتدهور بالنسبة لأكثر الناس ضعفا (النساء والعمال دون وثائق)، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن العمال ضد الأعراف. المطالبة بالحقوق هو صعب، و مع مرور هذا القانون فسيكون الأمر أصعب. اللجوء إلى القضاء و مهاجمة رئيسه بالمحكمة التي تعالج النزاعات العمالية هو من الأمور الصعبة جداً، ولكن من هنا فصاعداً سوف يكون شبه مستحيل. وتسري فعالية هذا القانون على جميع العمال. حالة العمال الأكثر هشاشة سوف تزداد إزدراء والحدود بين العمال الذين بدون وثائق والعمال الشرعيين سوف تزداد نحافة.

الوسيلة للدفاع عن العمال: الإضراب! تم الحصول على الحماية العامة نتيجة للتحركات الاجتماعية والعديد من المعارك حركة العمال الغير الشرعيين في فرنسا تُناضل من أجل الحصول على الوثائق، و كذلك ضد ظروف العمل المفروضة عليهم. الحركة تُطالب بنفس المعاملة كغيرهم من العمال في فرنسا.

بدأت حركة الاحتجاجات الاجتماعية في فرنسا للمطالبة بسحب مشروع قانون العمل الذي تريد الدولة الفرنسية تنفيذه. إذا تمت المصادقة على هذا القانون

اسم القانون khomri | على اسم وزيرة العمل فإن الوضعية الهشة التي يعيشها جميع العمال سوف تتفاقم سواء أن كان العمال لديهم وثائق أم لا
الوضع الحالي للعمال في فرنسا: في فرنسا أيضاً، وضعية العمال أمر صعب. هناك الكثير من البطالة، وعقود عمل غير مستقرة (عمل بدوام جزئي، أو موظفين مؤقتين أو عمل أسبوعي أو يومي دون أن يكون العامل متأكداً من أنه سيُتم ترسيمه في آخر المطاف). فمن الصعب العثور على سكن، دفع الفواتير، والتمتع بالعلاج الصحي و توفير القوت. الوضع أكثر صعوبة بالنسبة للعمال المهاجرين سواء أن كان المهاجرون بحوزتهم وثائق أم لا.

هناك قانون العمل التي يحمي الموظفين ولكن أيضا الناس الغير مُعلن عنهم (مثل الذين ليست لديهم وثائق حتى لو أن بالنسبة لهم يكون الأمر أكثر تعقيدا). قانون العمل هو نتيجة الإنتصارات لنضالات العمال منذ القرن التاسع عشر، والحقوق التي مُنحت من طرف الدولة والأعراف هي في الحقيقة كُسبت من طرف العمال بعد صراع، إضرابات أحيانا لفترة طويلة جداً، وإعتصامات ومظاهرات ...

يفرض قانون العمل الحد الأدنى من شروط العمل: لا يجوز لصاحب العمل فصل العامل بصفة تعسفية. ويتم تنظيم الجداول الزمنية والأجور وفترات الراحة والعمل ليلا، ويمنع تشغيل الأطفال. يفرض قانون العمل أيضا حماية العمال وصحتهم وسلامتهم كل هذا هو القانون، ولكن حالياً كل ذلك لا يتم إحترامه دائماً!

توظيف الذين لا يحملون وثائق يؤدي إلى انخفاض الأجور: كمحاولة للتهرب من هذا القانون، يقوم الأعراف بإستخدام التوظيف الغير معلن عنه وهو توظيف شخص لا يحمل وثائق. و ذلك يسمح لهم بتوفير الكثير من المال (عدم دفع الرسوم والضرائب)، وزيادتا على ذلك من الممكن للأعراف تخويف العمال من خلال التهديد أو إبلاغ السلطات عنهم. العديد من المهاجرين الذين هم بدون وثائق يعملون أكثر من غيرهم بمرتب زهيد وفي ظروف متدهورة لأنهم لا يستطيعون

حاليًا، يبدأ صراع الحركة الاجتماعية للمطالبة بسحب مشروع القانون. ومن المقرر أداء أيام الإضراب. هنالك قاعدة من الموظفين مُستعدة للنضال، لا سيما في مجال النقل: SNCF، RATP. وأيضًا جزء من الشباب: في الجامعات والمدارس الثانوية تُعقد الاجتماعات العامة، و تقرر إتخاذ إجراءات. سيكون هناك مظاهرات كبيرة جدا (ربما مئات الآلاف من المشاركين). وبالتأكيد، إعتصامات وحِصارات وتجمّعات. الحركة الإجتماعية هيا فرصة تُمكن كل المناضلين والمُكافحين من التعارف وتبادل الآراء، وهيا أيضا تُمكن المهاجرين من التعبير عن قضيّتهم وتجعل صوتهم مسموعا وكذلك مطالبهم. مع العلم أن من بين الناس الذين هم مُقبلين على الإضراب والنضال نجد أولئك الذين هم تقليديا الأكثر دعماً للمساواة في الحقوق بين المهاجرين وغير المهاجرين ولحرية التنقل والتسوية للجميع، أي الوثائق للجميع (أو لا وثائق على الإطلاق). ومن المهّم عدم ترك الدولة والأعراف القيام بتقسيم مرارا وتكرارا الأشخاص الأكثر ضعفاً والنضال معاً لتحسين أوضاع جميع العمّال

يوم 31 مارس، بعد المظاهرات الكبيرة ضد تعديل قانون العمل الجديد، الذي يحمل إسم وزيرة العمل «قانون الخمري» أصبحت «ساحة الجمهورية» مكانا للقاءات، مظاهرات وتجمعات يومية: كل مساء منذ شهر تقريباً تنعقد جلسات عامة، و العديد من اللقاءات، و التجمعات إضافة إلى العديد من الأكشاك و اللجان (طاولات و ندوات صحفية، مكان للأكل (بشمن رمزي)، مكان للعلاج و الصحة، أمسيات موسيقية و ترفيهية...الخ). المئات، و حتى الآلاف من الأشخاص (أحيانا) يجتمعون و يلتقون في هذا المكان للحديث عن قانون العمل الجديد، عن ظروف حياتهم وعمله اليومية، عن النضالات الحالية، و عن مواضيع أخرى مختلفة كمسألة الحروب، و المهاجرين واللاجئين، عن الحركة النسائية، عن القضايا البيئية، إلى جانب قضايا العنصرية و ما إلى ذلك. التجمع العام ينعقد يوميا ابتداء من الساعة 18 مساءً، حتى منتصف الليل. إلى جانب هذا، فإن الساحة مكان اللقاءات طول اليوم في آخر الاسبوع (السبت و الاحد)، مع مواعيد للحديث حول مواضيع محددة. هذا المكان (ساحة الجمهورية) و هذه المواعيد المختلفة مفتوحة للجميع، كل مساء، ميتر و ريوبليك (الجمهورية) (ميتر و رقم 5، 8، 9، 11)

مظاهرات كبيرة وقعت يوم 9 مارس، 31 مارس و 28 أبريل في جميع أنحاء فرنسا

تجمع و مجلس في المساء
على ساحة الجمهورية





باجول Pajol مقاومة ضد طرد مخيم شارع مظاهرة في الشوارع دعما تضامنا
29 يوليو 2015 ،



وقع إنشاء مناوبة مشتركة بين الجمعيات
لإرشاد طالبي اللجوء حول حقوقهم: جمعية
العمال المغاربة بفرنسا ATMF وجمعية
تعيين العنوان ومساعدة طالبي اللجوء
Dom'asile و مجمع إعلام ودعم المهاجرين
Gisti و لجنة مشتركة بين الحركات لدى
الذين تمّ إجلاءهم Cimade و شبكة
المحامين المختصين في حق اللجوء جمعية
Elena أوقات المناوبة وعنوانها:

Paris 75018 Affre rue 10 كل اثنين
وأربعاء من الساعة الثانية 2 بعد الزوال إلى
الساعة السادسة 18 مساءً بالعنوان التالي

الصحيفة توزع في أماكن عديدة و هي توزع في المدرسة

الهاتف

البريد الإلكتروني

MERHABA@RISEUP.NET

FACEBOOK : MER HABA

HTTP://MERHABA.NOBLOGS.ORG